

Distr.: General
28 November 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

الدورة الثامنة والستون

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك
المسائل الاجتماعية ومساائل حقوق الإنسان:
المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب
والمسنين والمعوقين والأسرة
التنمية الاجتماعية

الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة
والاحتفال بها في عام ٢٠١٤

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٢٦/٦٦ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/٢٠١٢. وهو يركز على الممارسات الجيدة في رسم السياسات المتعلقة بالأسرة في مجالات مجابهة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي، وكفالة التوازن بين العمل والأسرة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال. وهو يستعرض حالة الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤ على كل المستويات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

241212 211212 12-61657 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٢٦/٦٦ إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والستين، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك بيان حالة الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة على جميع الصعد.
- ٢ - وشجعت الجمعية العامة الدول الأعضاء على الأخذ بنهج كُلية إزاء السياسات والبرامج التي تتصدى لفقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي والتوازن بين العمل والأسرة، وتكفل تبادل الممارسات السليمة في تلك المجالات. كما شجعت الدول الأعضاء على وضع سياسات وبرامج تدعم التضامن بين الأجيال على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي. كما حثت الدول الأعضاء على اعتبار عام ٢٠١٤ موعداً يتم بحلوله بذل جهود ملموسة لتحسين رفاه الأسرة عن طريق تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج وطنية فعالة.
- ٣ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٠/٢٠١٢ إلى لجنة التنمية الاجتماعية اعتماد المواضيع التالية لتوجيه الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة: (أ) القضاء على الفقر: مكافحة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي؛ (ب) العمالة الكاملة والعمل اللائق: كفالة التوازن بين العمل والأسرة؛ (ج) الاندماج الاجتماعي: تعزيز الاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال. وشجعت المجلس الدول الأعضاء على مواصلة بذل الجهود لوضع سياسات مناسبة، وتبادل الممارسات السليمة في تلك المجالات.
- ٤ - وهذا هو ثالث تقرير عن حالة الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وقد شمل التقرير الأول (A/66/62-E/2011/4) إطاراً مقترحاً للأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية قائماً على المواضيع الثلاثة التي أشير إليها أعلاه، واستعرض الأحكام المتعلقة بالأسرة في صكوك حقوق الإنسان. أما التقرير الثاني (A/67/61-E/2012/3) فقد تناول بإسهاب مبررات التركيز على فقر الأسرة، والتوازن بين العمل والأسرة، والتضامن بين الأجيال، واستعرض، بناءً على الاستجابات الوطنية، جزئياً، الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. أما هذا التقرير فيقوم على النتائج المنبثقة عن اجتماعات الخبراء الدولية والإقليمية، المعقود في عام ٢٠١٢. وهو يستند إلى التوصيات الواردة في التقارير السابقة، ويرز الممارسات الجيدة في مجال إعداد السياسات المتعلقة بالأسرة في المجالات المختارة لتوجيه الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. كما يصف الأعمال التحضيرية للاحتفال بهذه الذكرى

السببية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، ويشير في هذا الصدد إلى مبادرات المجتمع المدني.

ثانياً - الممارسات الجيدة في مجال رسم السياسات المتعلقة بالأسرة

٥ - على الرغم من التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة الواقعة حول العالم والتي تؤثر في الأسر، فلا تزال الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية للتناسل^(١)، والاستهلاك، وبناء الأصول، إضافة إلى الإنتاج في العديد من بقاع العالم. وتحمل الأسرة المسؤولية الأولى عن التنمية، والتعليم، والتنشئة الاجتماعية للأطفال. وهي تقدم الرعاية المادية وغير المادية والدعم لأفرادها، وهي عصب التضامن بين الأجيال والتماسك الاجتماعي. ويعتمد تحقيق الأهداف الإنمائية، بدرجة كبيرة، على كيفية تمكين الأسرة من القيام بوظائفها العديدة. ومن ثم، فإن السياسات الموجهة نحو الأسرة تؤدي دوراً فريداً في مساعدة الأسرة على القيام بوظائفها وإفادة المجتمع عموماً.

٦ - وعلى الرغم من عدم وجود صك دولي معين يقدم منظوراً للأسرة في مجال التنمية، فإن الحكومات، استجابة منها إلى حد بعيد للتحديات المتزايدة التي تواجه الأسرة، تعمل بنشاط على وضع سياسات موجهة نحو الأسرة على الصعيد الوطني.

٧ - وهناك دلائل وفيرة على أن السياسات المتعلقة بالأسرة تكون على أقصى درجات الفعالية متى استهدفت وحدة الأسرة وديناميتها ككل، بدلاً من التركيز على أفرادها. وتستهدف السياسات الموجهة نحو الأسرة على الأغلب تعزيز قدرة الأسرة على الهروب من الفقر وكفالة استقلالها المالي. وهي تركز بآطراد على دعم التوازن بين العمل والأسرة لمعاونة الأسرة على أداء وظائفها بنجاح، وتعزيز نماء الطفل. وقد اعترفت السياسات، في الآونة الأخيرة، بضرورة تعزيز ودعم العلاقات بين الأجيال وتضامنها.

ألف - فقر الأسرة

٨ - فقر الأسرة يعني عجزها عن التغطية الكافية لتكاليف المعيشة الأساسية - أي تكاليف السكن والملبس والتعليم والرعاية الصحية والمنافع والنقل - بسبب نقص الدخل و/أو عدم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

(١) كريستينا غوميس، "استجابات السياسات للاتجاهات الأخيرة في مجال فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي"، ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء المعني بالممارسات الجيدة في مجال رسم السياسات المتعلقة بالأسرة، المعقود من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو في نيويورك. وتتوافر مواد الاجتماع على الرابط التالي:

<http://social.un.org/index/Family/EGMonGoodPracticesinFamilyPolicyMaking.aspx>

٩ - والفقر المزمن داخل الأسرة هو أمر مثير للانزعاج بوجه خاص، إذ إن من المقدّر له عموماً أن يستمر في الجيل التالي. والأرجح أن يفتقد أطفال الأسر التي تعيش في فقر الرعاية الكافية، نظراً لأن مطالب الحياة اليومية تستغرق آباءهم. وقد تضطر الأسر الفقيرة، من أجل مغالبة الفقر، أن تتخذ استراتيجيات تهدد نماء الأطفال في المستقبل، مثل الحد من الوجبات الغذائية، أو تأخير الرعاية الصحية نظراً لنفقاتها، أو إخراج الأطفال من المدارس كي يساهموا في دخل الأسرة. وعليه، يعاني العديد من الأطفال في الأسر المعيشية المنخفضة الدخل من مشكلات دراسية وسلوكية ومن مصاعب في الحصول على عمل في مرحلة لاحقة من حياتهم.

١٠ - وقد حاول حشد من السياسات والبرامج مجاهدة فقر الأسرة. فبرامج الحماية الاجتماعية المرتكزة على الأسرة توفر دخلاً إضافياً للأسرة التي لديها أبناء صغار يغطي جزئياً التكاليف الإضافية لإعالتهم. وقد تشمل هذه البرامج منح الميلاد، وخدمات رعاية صحة الأمومة والطفولة، وبدلات الإعالة. ويُنظر على نطاق واسع إلى الحماية الاجتماعية باعتبارها استجابة رئيسية قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد لفقر الأسرة. فهي تقي الأسرة من مزيد من السقوط في هوة الفقر، وتتيح لها الاستثمار في إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية لأبنائها، مما يساعد على وقف انتقال الفقر بين الأجيال.

١١ - وتوجد في العديد من البلدان النامية برامج للحماية الاجتماعية مرتكزة على الأسرة لمكافحة الفقر. ومن الدلائل على أن فعالية استراتيجيات الحماية الاجتماعية في تصاعد مستمر، أن العديد من البلدان، بما فيها البلدان المنخفضة الدخل، قد بدأت تدمج تلك البرامج في استراتيجياتها الأوسع للحد من الفقر. ثم إن تلك السياسات والبرامج تتعاطى على نحو متزايد مع مسائل ذات علاقة بالأسرة، مثل نوع الجنس، وحقوق الطفل، وقوانين الزواج والصحة الإنجابية. وتستهدف تلك السياسات والبرامج أيضاً في شرق أفريقيا وجنوبها التخفيف من آثار مرض الإيدز والعدوى بفيروسه.

١٢ - وتُدفع إلى الفئات الضعيفة، كذوي الإعاقات، والأيتام، والمسنين، تحويلات نقدية غير مشروطة، في شكل معاشات اجتماعية، على الأغلب. ونظراً لأن معظم المسنين في البلدان النامية يعيشون في أسر معيشية متعددة الأجيال، فإن معاشات الشيخوخة كثيراً ما تفيد كل الأسرة، إذ إنها تتيح لأفراد الأسرة من كبار السن المساهمة مالياً في تغذية الأسرة ودعم تعليم أبنائها. ففي ليسوتو، على سبيل المثال، فإن ٦٠ في المائة من المعاشات الشهرية غير الاكتتابية التي يتلقاها أشخاص تجاوزوا سن السبعين، يعاد توجيهها إلى الأبناء لتغطية نفقات تعليمهم ورعايتهم الصحية.

١٣ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تُدفع التحويلات النقدية غير المشروطة إلى الأسر التي لديها أطفال. ففي جنوب أفريقيا تُدفع التحويلات النقدية المشروطة إلى كفلاء الأطفال دون سن الثامنة عشرة. غير أن التحويلات النقدية المشروطة نادرة في جنوب أفريقيا، ربما لرداءة خدمات التعليم والرعاية الصحية مما يجعل هذه الخدمات غير موثوقة. وحيثما يوجد هذا النوع من التحويلات، فإن المستفيدين منها - الذين يتم اختيارهم في الغالب عن طريق عمليات تستهدف المجتمع المحلي - هم عادة الأسر الفقيرة التي يعجز أفرادها عن العمل، أو الأسر التي ترعى أيتاما أو غيرهم من الأطفال المستضعفين. وعلى الرغم من أن الأشخاص ذوي الإعاقات المتوسطة والشديدة يشكلون في الغالب ما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة من السكان في البلدان النامية، فإنه لا تُدفع بوجه عام استحقاقات العجز لأفراد الأسرة. وتمثل جنوب أفريقيا استثناء ملحوظا في هذا الصدد، إذ تُدفع فيها منحة عجز للبالغين عاجزين عن العمل بسبب إعاقة نفسية أو بدنية. غير أن ما تعانيه الميزانيات الوطنية في العديد من البلدان الأفريقية من مصاعب، تشكك في استدامة التحويلات النقدية، نظرا إلى أن هذه التحويلات يدعمها على الأغلب مانحون خارجيون.

١٤ - وفي أمريكا اللاتينية، توفر عادة التحويلات النقدية المشروطة دخلا تكميليا للأسر التي لديها أبناء صغار. وتحمل الأسرة مسؤولية مشتركة عن تعزيز نماء أبنائها من حيث الصحة والتغذية والتعليم. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، زادت التغطية بالتحويلات النقدية المشروطة زيادة كبيرة وأسهمت في تشكيل الدعم العام للحماية الاجتماعية والإجماع العالمي عليها. وقد تبين أن التحويلات النقدية تحد من الفقر، وتعزز المواطنة على الدراسة (ولا سيما بالنسبة إلى الفتيات)، وتحسّن التغذية، وتزيد معدلات التطعيم. والخلاصة، أنه تبين أنها لا تعزز دخل الأسرة فحسب على المدى القصير، وإنما تسهم أيضا في التنمية البشرية على المدى الطويل. وتحصل حاليا ٢٥ مليون أسرة (تضم ١٣٣ مليون نسمة) في ١٨ بلدا من بلدان أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي، على تحويلات نقدية مشروطة. وقد تحول العديد من البلدان عن التحويلات النقدية المشروطة إلى التحويلات غير المشروطة، وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى ارتفاع التكاليف الإدارية للتحويلات المشروطة.

١٥ - والعقبة الرئيسية التي تواجه حتى الآن التحويلات النقدية المشروطة في أمريكا اللاتينية هي رداءة الخدمات التعليمية وخدمات رعاية الصحة العمومية. وهناك تحدٍّ آخر يكمن في توسيع التغطية بما للفئات الضعيفة، مثل السكان الأصليون، الذين غالبا ما يعيشون في مناطق نائية. ونظرا إلى أن السكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصول أفريقية ليست لديهم في الغالب شهادات ميلاد وبطاقات رسمية لتحديد الهوية اللازمة للحصول على

الاستحقاقات، تُبذل جهود في البرازيل وبيرو والمكسيك وهندوراس لتسجيل المستفيدين الجدد المحتاجين إلى المساعدة^(١).

١٦ - وتوجّه التحويلات النقدية في جنوب آسيا إلى أبناء الأسر الفقيرة، وكثيرا ما تستهدف تعزيز مواظبة الفتيات على الدراسة، وتأخير الزواج بين الفتيات الصغيرات وتشجيع المرأة على الولادة في المرافق الصحية. أما التحويلات النقدية غير المشروطة فتغطي عادة المسنين.

١٧ - وفي غرب آسيا، تشمل نُظم الحماية الاجتماعية عموما المساعدة الغوثية لمعالجة الفقر والحرمان، بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمعونة الغذائية وعلاوات الأسرة، ونظم التأمين الاجتماعي للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالبطالة، والمرض، والعجز، والشيخوخة. ويتباين مدى الاستحقاقات الموجهة للأسرة في أنحاء غرب آسيا، مع إتاحة أوسع نطاقا لآليات الحماية الاجتماعية الرسمية في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

١٨ - ويؤكّد عموما اهتمام برفاه الأسرة في المنطقة باعتباره مبدأ توجيهيا في تقديم نُظم الحماية الاجتماعية غير الاكتتائية والرعاية الاجتماعية، وإن كان هذا الدعم ينحو نحو تقديمه إلى أفراد بعينهم داخل الأسرة المعيشية^(٢). ففي عمان، على سبيل المثال، توجد ثماني فئات من المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية غير الاكتتائية، سبعة من هذه الفئات أفراد في الأسرة، منهم الأيتام، والمسنون والنساء العاطلات. وهناك فئة واحدة يتوجه الدعم فيها إلى الأسرة ككل^(٣). وفي مصر تعريف أوسع قليلا لبرامج الحماية الاجتماعية للأسرة، ولكن حزمة الدعم القياسية للفرد المستحق في الأسرة لا تغطي سوى ٨ في المائة من كل الأسر في البلد^(٤).

١٩ - وفي عدد من بلدان المنطقة، تقوم المنظمات غير الحكومية والمجتمعية، إضافة إلى بعض الكيانات الحكومية، بدعم إنشاء مشاريع بالغة الصغر، وأخرى صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم كي تتيح للأسر فرصا للعمل الحر. وتركز مشاريع "الأسر المنتجة" على سكان الأرياف وأرباض المدن، وتزوّد الأسر بالأدوات والمعرفة اللازمة لتعزيز مشاركتها في الأنشطة، بدءا من التدبير المنزلي، مروراً بتجهيز الأغذية الأساسية وإنتاج الحرف اليدوية وانتهاء بالأعمال التجارية الزراعية الصغيرة الحجم. ففي السودان انتشل مثل هذا المشروع

(٢) المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغربي آسيا، "السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية: التحديات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد ٢، رقم ٨ (٢٠٠٩).

(٣) انظر www.mosd.gov.om/social_care1.asp.

(٤) انظر <http://www.almasryalyoum.com/node/844476>.

مليون سوداني من وهدة الفقر بحلول عام ٢٠٠٢. وتوجد في اليمن وبلدان أخرى في المنطقة عدة برامج تركّز على مشاريع لتدريب النساء وتنمية قدراتهن وتشغيلهن لدعم صمود الأسرة.

٢٠ - ونظرا إلى الفقر المستديم وارتفاع معدلات تفكك الأسرة وانفراد أحد الوالدين بعبء رعاية الأبناء، أصبح يُنظر بإطراد إلى استحقاقات الطفولة باعتبارها عاملا حاسما لتقليص الفقر، وكفالة رفاه الطفولة الأساسي، وتحسين نماء الطفل. ولكن هذه الاستحقاقات لا تزال غائبة غيابا ملحوظا في معظم البلدان المنخفضة الدخل. فمن الاستثناءات الرئيسية في أفريقيا علاوات الأطفال والأسر التي تدفع في جنوب أفريقيا وموريشيوس، حيث تتركّز التحويلات النقدية على الأطفال ويتلقاها الآباء أو الكفلاء. وتقوم جنوب أفريقيا بتنفيذ برنامجين رئيسيين لفائدة الأطفال: تقديم منح لإعالة الأطفال، وتقديم منح الرعاية التي تدفع للأطفال ذوي الإعاقة.

٢١ - وتقدّم جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نوعا من علاوات الطفولة للأسر الفقيرة، إضافة إلى استحقاقات معيّنة للأطفال في سن المدرسة، تستهدف، عادة، التشجيع على المواظبة على الدراسة أو تغطية تكاليف اللوازم والأزياء المدرسية والوجبات، التي تمثل عبئا ماليا كبيرا على الأسر المنخفضة الدخل. أما في الاتحاد الأوروبي، تؤدي التحويلات النقدية ورعاية الطفولة معا إلى تقليص مخاطر الفقر من حوالي ١٧ في المائة إلى حوالي ٨ في المائة في الأسر التي لديها أبناء تقل أعمارهم عن ٧ سنوات^(٥). وتتوافر استحقاقات الطفولة في ٣٠ بلدا متقدما النمو، يقدم ٢١ منها استحقاقات لجميع الأطفال. وتوجد لدى بعض البلدان استحقاقات نقدية للأطفال ذات علاقة بالدخل، مثل المساعدة المؤقتة للأسر المحتاجة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبوجه عام، تنفق الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما متوسطه ٢,٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على السياسات المتعلقة بالأسرة، وهي نسبة يُنفق ثلثها في شكل استحقاقات نقدية وإعفاءات ضريبية^(٦).

٢٢ - وفي الاتحاد الروسي، تقدّم إلى الأسرة قسائم الأمومة، التي تستهدف أساسا تشجيع المرأة على زيادة عدد أبنائها، وذلك عندما يولد للأسرة طفل ثان أو أي طفل تال أو تتبناه.

(٥) دومينيك ريتشاردسون وجوناثان برادشو "سياسات مكافحة الفقر في الأسرة في البلدان المتقدمة النمو"،

٢٠١٢. متوافر على الرابط التالي: <http://social.un.org/index/Family/InternationalObservances/>

.TwentyethAnniversaryofIYF2014/BackgroundPapers.aspx

(٦) انظر www.oecd.org/els/familiesandchildren/socialspendituredatabasesocx.htm

ويمكن استخدام هذه القسائم لتحسين حالة المسكن، والاستثمار في تعليم الأبناء أو الإسهام في صندوق للمعاشات. وقد حصل حتى الآن ما يقرب من ٥ ملايين امرأة على تلك القسائم^(٧).

٢٣ - وإضافة إلى تلقّي استحقاقات نقدية، كثيرا ما تُمنح الأسرة تخفيضات ضريبية وإعفاءات ضريبية، مثل الإعفاءات الضريبية للعمل في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي الولايات المتحدة، يعتبر الإعفاء الضريبي على الدخل المكتسب إعفاء ضريبيا قابلا للردّ للعمال ذوي الدخل المنخفض وأسرهم. وفي عام ٢٠٠٨، تلقّى ٢٤ مليون أسرة دعما للدخل من خلال هذا البرنامج الاتحادي بما إجماليه ٥٠ بليون دولار على سبيل المعونة. علما بأن هذا البرنامج ينتشل من الفقر سنويا ٢,٥ مليون من الأطفال والآباء العاملين^(٨). وفي أستراليا، يُقدم استحقاق ضريبي متزايد للأسر التي لديها أبناء تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٥ سنة، شريطة أن يبقوا في المدرسة. ويستهدف هذا الاستحقاق زيادة دخل الأسرة وتحسين التحصيل الدراسي للأبناء^(٩).

٢٤ - وتشير النتائج التي توصلت إليها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى مخاطر الفقر على الأسرة في البلدان المتقدمة النمو، والتي تبلغ أشدها في السنوات التي يتخلل فيها الآباء عن الإيرادات المكتسبة لرعاية أبنائهم الصغار. ومتى دخل الأبناء المدرسة، تصبح الإيرادات المكتسبة أكثر استقرارا. وعليه، فلا بد للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، كي تساعد الأسر في السنوات الأولى لتكوينها التي هي بالغة الأهمية لنماء الأطفال، من توافر مجموعة مختلفة من السياسات الداعمة لعمل الآباء وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة.

باء - تحقيق التوازن بين العمل والأسرة

٢٥ - نظرا إلى أن العمل بأجر يُعتبر وحده أهم عامل في مكافحة الفقر، فإن السياسات الرامية إلى تيسير تحقيق التوازن بين العمل والأسرة تؤدي دورا رئيسيا في التنمية. هذا، ولما كانت معدلات الفقر أقل في الأسرة المعيشية التي لها عائلان، فلا بد من سياسات

(٧) أندريه بورودايفسكي "أسر تواجه ضغوطا: الوقائع في روسيا ما بعد المرحلة الاشتراكية"، ورقة أعدت لاجتماع فريق من الخبراء معني بالممارسات الجيدة في مجال رسم السياسات المتعلقة بالأسرة (انظر الحاشية ١).

(٨) ترينا ر. ويليامز شانكس وساندرا ك. دانزينجر، "سياسات وبرامج لمكافحة الفقر للأطفال والأسر"، في "سياسة اجتماعية للأطفال والأسر: منظور المخاطر والصمود"، الطبعة الثانية، جفري م. جنسون ومارك و. فريزر، المحرران (ثاوزاند أوكس، كاليفورنيا، منشورات SAGE، ٢٠١١).

تستجيب لوقائع الأسر ذات العائلين، لتقليل الفقر والتمييز على قيام الوالدين كليهما بالجمع بين عملهما ومسؤولياتهما العائلية^(٩).

٢٦ - وعادة ما تشمل السياسات المتعلقة بالأسرة والداعمة لعمل الوالدين، على إجازة والدية، والرعاية المبكرة للطفل وتعليمه، وترتيبات الدوام المرنة. وتعتبر السياسات المتعلقة بالإجازة الوالدية وتوفير الرعاية للأطفال ورعاية المعالين من العوامل التي تسهم في التقدم على درب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بتقليل الفقر، والمساواة بين الجنسين، ووفيات الأطفال وصحة الأمومة^(١٠).

٢٧ - وقد تحقّق في السنوات الأخيرة تقدم كبير في توفير إجازة الأمومة في أمريكا اللاتينية، حيث تُقدّم أوسع حماية للأمومة - عقد ١٧ أسبوعاً أو أكثر - في البرازيل وشيلي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وكوستاريكا. وتُدفع إجازة الأمومة بالكامل في ١٨ بلداً، على حين يُدفع عنها في البلدان الأخرى ٨٠ في المائة أو أقل من المرتب الشهري. كما تم توسيع استحقاقات الأمومة المدفوع عنها اشتراكات في الأردن وجمهورية تنزانيا المتحدة والصين وناميبيا. وتبذل جهود لتغطية العاملات في بعض بلدان غرب آسيا بإجازة الأمومة.

٢٨ - وبموجب أحكام توجيه المجلس 2010/18/EU الصادر بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٠، يتعين على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تقدم، اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٢، إجازة والدية غير قابلة للتحويل لا تقل عن أربعة أشهر لكل من الوالدين لتمكين الرجل والمرأة من رعاية أبنائهما حتى سن معينة. غير أنه لم تُحدد أي شروط للدفع أو المرونة^(١١).

٢٩ - ويتزايد عدد البلدان المرتفعة الدخل التي تتعامل بمرونة بشأن موعد أخذ الإجازة الوالدية، مثلاً بعد إجازة الأمومة أو الأبوة، كإجازة من العمل إلى حين بلوغ الطفل سن المدرسة، أو على أساس التفرغ أو العمل لبعض الوقت. ويمكن أيضاً للوالدين أخذ إجازات أطول مع استحقاقات أقل أو إجازات أقصر باستحقاقات أكبر. وتُمكن بعض الأحكام من

(٩) أعلنت منظمة التعاون والتنمية في منشورها لعام ٢٠١١ "العمل بشكل أفضل من أجل الأسر"، أن معدل فقر الأسر المعيشية العاطلة في دولها الأعضاء يزيد بحوالي ثلاثة أضعاف عن نظيره في الأسر التي لها عائل واحد. أما في الأسر ذات العائلين، فتصل مخاطر الفقر إلى ٤ في المائة فقط.

(١٠) منظمة العمل الدولية، الوثيقة GB.312/POL/4، متوفرة على الرابط التالي: www.ilo.org/wcms_L63642/lang-em/index.htm

(١١) انظر فريد ديفين "ترتيبات الإجازة في أوروبا: المسائل الرئيسية الخاصة بالاتجاهات والتحديات والسياسات"، ورقة اجتماع لفريق من الخبراء بشأن مجاهدة فقر الأسرة، والاستبعاد الاجتماعي، وضمان التوازن بين العمل والأسرة والاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال في أوروبا، المعقود من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في بروكسل. متوفرة على الرابط التالي <http://family2014.org/egmb/PD4-Deven.pdf>

نقل استحقاقات الإجازة إلى كفلاء غير الوالدين. ولدى سلوفينيا حالياً أكبر قدر من المرونة، إذ لديها ستة خيارات. وأدخلت ترتيبات مرنة جديدة في ألمانيا وبلجيكا والنرويج. ففي بلجيكا استحقاق قانوني يعرف بالائتمان الزمني أو نظام الانقطاع عن العمل، يمكن العمال من الانقطاع عن العمل لفترة تصل إلى خمس سنوات لأسباب غير مقصورة على رعاية الأطفال. كما أن ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لديها أحكام خاصة بإجازات تمنح لمدة ١٠ أيام أو أكثر لرعاية الطفل المريض. ويمكن للنساء في عدد من البلدان الأوروبية العمل لساعات أقل من أجل إرضاع أطفالهن^(١١).

٣٠ - هذا، مع العلم بأن التوسع في الأحكام المرنة الخاصة بالإجازات مرده، لحد كبير، إلى الإدراك المتزايد بأن التكلفة المباشرة على الأمد القصير لمنح إجازات للوالدين العاملين، تفوقها المكاسب الاقتصادية والاجتماعية في مجال استبقاء العمالة وتنمية رأس المال البشري^(١٢). ويجرب عدد من البلدان تدابير ترمي إلى خفض النفقات المرتبطة باستحقاقات الإجازات المدفوعة الأجر، ولا سيما في سياق المشاريع الصغيرة، بما في ذلك الجلسات الإعلامية والتدريبية بشأن السياسات المتعلقة بالإجازات، وتنظيم الأمومة، واعتماد أحكام تتعلق بصحة الحامل وسلامتها المهنية، والتوجيه أثناء الإجازات، والعودة التدريجية إلى العمل عن طريق العمل لبعض الوقت وترتيبات العمل المرنة^(١٣).

٣١ - وبالإضافة إلى الإجازة الوالدية، هناك خدمات لرعاية الطفولة عالية الجودة وميسورة التكلفة وفي غاية الأهمية للأمن الاقتصادي للأسرة، ولا سيما الأسرة الوحيدة الوالد. غير أنه على الرغم من أن التضارب بين أولويات العمل والأسرة يتصدر حياة الوالدين، فإن عمل الوالدين ونماء الطفل ينظر إليهما عموماً باعتبارهما مسألتين منفصلتين في السياسات المتبعة في هذا الشأن. وعليه، فإن السياسات العامة تعنى غالباً بتشجيع العمل بين الأسر المنخفضة الدخل، وقلما تأخذ في الحسبان احتياجات الطفل النمائية.

٣٢ - وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد على ٩٣٠ مليون طفل دون الرابعة عشرة من العمر يعيشون في أسر كل أفرادها البالغين يعملون خارج البيت. وعلى الرغم من أن الوالدين يحتاجان، للاحتفاظ بعملهما، إلى رعاية لأبنائهما عالية الجودة وميسورة الكلفة، فإن ما يقرب من نصف دول العالم ليس لديها حالياً برامج رسمية للرعاية المبكرة للأطفال دون

(١٢) جانيت غورنيك وأريان هيغيويس، "تأثير السياسات المواتية للأسرة"، على نتائج عمل المرأة وعلى تكاليف ومنافع العمل التجاري"، حزيران/يونيه ٢٠١٠ متوافرة على الرابط التالي:

www.hsph.harvard.edu/centers-institutes/population-development/files/gornick-hegewisch-wb-prepubversion-2011.pdf

الثالثة من العمر وتعليمهم^(١٣). هذا، ولا تزال نوعية خدمات رعاية الطفولة والتعليم رديئة في معظم البلدان النامية.

٣٣ - وعلى الرغم من التحديات العديدة القائمة، فإن برامج الرعاية النهارية تتوسع في الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكوستاريكا. وفي شيلي يقدم برنامج Chile Crece Contigo (شيلي تنمو معك) رعاية مجانية للأطفال لأغلبية السكان المستضعفين البالغة نسبتهم ٤٠ في المائة من إجمالي السكان. ثم إن برامج الرعاية النهارية، مثل تلك المعنية بنماء الطفل في إكوادور، أو الدُّور المجتمعية في غواتيمالا، أو شركات الأمومة في هندوراس، تسمح للمرأة التي تعيش في فقر بأن تدير عملها وحياة أسرتها إدارة أفضل. كذلك، فقد تم تنفيذ برنامج في المكسيك لتقديم خدمات الرعاية النهارية للأمهات اللاتي يعملن أو يدرسن. ويوجد في بيرو برنامج وطني جديد، Cuna Mas، تموله وزارة التنمية والإدماج الاجتماعي، يساعد الأسرة في رعاية الأطفال دون الثالثة من العمر وتعليمهم.

٣٤ - وفي البرازيل يشجع صندوق الطفولة، Fundo pro-infancia، رعاية الأطفال قبل سن المدرسة وتعليمهم وتغذيتهم. وهو يقوم على أساس شراكة بين الحكومة الوطنية والإدارات المحلية لبناء مرافق للرعاية النهارية وتزويدها بالمعدات اللازمة، ولا سيما في الأحياء الفقيرة. ويضم الصندوق عناصر تعليمية وإدارية وترفيهية ورياضية وغذائية. ويقوم معهد الضمان الاجتماعي المكسيكي، بالتعاون مع القطاع الخاص، بتنفيذ برنامج لرعاية الطفولة لتشجيع إنشاء مرافق صغيرة جديدة لرعاية الطفولة كمشاريع أعمال تجارية صغيرة تمتلكها النساء.

٣٥ - ويعتمد عدد من البلدان عتبة لعدد النساء الموظفات يطلب من أرباب العمل عند تجاوزها توفير مرافق رعاية الطفولة. وهذه المرافق إلزامية في تونس وليبيا في المؤسسات التي توظف ٥٠ امرأة أو أكثر. وفي شرق آسيا، يتوسع نطاق خدمات رعاية الطفل في أعقاب الانخفاضات السريعة للخصوبة. وفي جمهورية كوريا، تيسر الحكومة أنظمة عمليات التشييد والبناء لتشجيع تطوير مرافق رعاية الطفولة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم إعانات مالية خاصة برعاية الطفولة للأسر المعيشية التي لديها أطفال تقل أعمارهم عن ٦ سنوات. وفي اليابان، أحدثت خطة دعم الطفل - الأسرة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ مختلف أنواع خدمات رعاية الطفولة وزادت عدد الأطفال المشمولين بالخدمات^(١٤).

(١٣) جودي هيمان وكريستين ماك نيل، "الأسر العاملة: ما نعرفه عن أحوالها عالمياً"، ورقة معدة لاجتماع فريق من الخبراء بشأن الممارسات الجيدة في مجال رسم السياسات المتعلقة بالأسرة (انظر الحاشية ١).

(١٤) ميونغ تشين، "التغيرات الديموغرافية وسياسات التوازن بين العمل والأسرة في شرق آسيا"، ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء المعني بالممارسات الجيدة في مجال رسم السياسات المتعلقة بالأسرة (انظر الحاشية ١).

٣٦ - وتقدم عدة برامج عمل رائدة في البلدان النامية خدمات رعاية الطفولة. ويقدم برنامج شبكة الأمان الإنتاجية في إثيوبيا إجازة للحمل والإرضاع، ومرافق للرعاية النهارية وترتيبات دوام مرنة للأبوين. ويوفر كل من برنامج الأشغال العامة الريفية الكثيفة اليد العاملة في بوتسوانا والخطة الوطنية لضمان العمالة الريفية في الهند ترتيبات مماثلة.

٣٧ - وتقدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خدمات مختلفة كـرعاية الطفولة. ففي فرنسا، تشمل خيارات رعاية الطفولة مساعدات الأمومة اللاتي يرعين عددا من الأطفال يتراوح بين طفل واحد وأربعة أطفال في منازلهن، ودور رعاية نهارية عامة وخاصة بالشركات ومدارس حضانة للأطفال الأكبر من ٣ سنوات. وتدعم السياسات الحكومية مختلف أنواع الرعاية من خلال استخدام المنح والإعفاءات الضريبية للنفقات التي يتكبدها الأبوان على رعاية الطفل، وتقدم الإعانات المالية إلى مراكز الرعاية النهارية، والإعانات المالية لكشوف مرتبات المربيات، ورد مبالغ اشتراكات الضمان الاجتماعي لمساعدات الأمومة. ومن المثير للاهتمام أن ٢٧ في المائة من الأطفال دون سن الثلاث سنوات، باستثناء الأطفال الذين يأخذ أبواهم إجازة والدية، يتلقون رعاية الأبوين اللذين يستخدمان ترتيبات دوام مرنة، مثل العمل لبعض الوقت، وساعات العمل المتدرجة والعمل من بُعد^(١٥). وفي النرويج، يتيح نظام النقد مقابل الرعاية للأبوين اللذين لديهما طفل يتراوح عمره بين ١٢ و ٣٦ شهرا الحصول على استحقاق نقدي، شريطة ألا يستفيدوا من خدمات التعليم والرعاية الممولة من أموال عامة، في مرحلة الطفولة المبكرة.

٣٨ - وتوسعت أيضا برامج الرعاية خارج أوقات الدوام المدرسي، من قبيل نوادي الإفطار، وبرامج الواجبات المدرسية بعد الدوام المدرسي، والمدارس ذات الدوام الممدد. وهذه البرامج هامة بشكل خاص فيما يتعلق بالأطفال والشباب من الأسر المنخفضة الدخل والأبوين اللذين يعملان في وظائف غير عادية وتفتقر إلى المرونة. وتتوافر برامج الرعاية خارج أوقات الدوام المدرسي على نطاق واسع في عدد من البلدان، منها أستراليا، وإستونيا، وهنغاريا، وبدأ العمل بها في بلدان متوسطة الدخل مثل شيلي وكوستاريكا.

٣٩ - ومن الجدير بالذكر أن البحوث تشير إلى أهمية الرعاية الوالدية المستقرة للرضع وإلى أنه ينبغي، من الوجهة الأمثل، ألا يقضي الأطفال الصغار ساعات طويلة دون وجود آبائهم في دور حضانة الأطفال ذات النوعية الرديئة. وينبغي أيضا التأكيد على أنه يجب على الأبوين أن يكونا قادرين على أخذ أفضل الخيارات فيما يتعلق بترتيبات رعاية الطفولة وفقا

(١٥) ماري - لور دي بروس، "التوازن بين العمل والأسرة: ممارسات جيدة من فرنسا"، ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء المعني بالممارسات الجيدة في رسم السياسات المتعلقة بالأسرة" (انظر الحاشية ١).

لاحتياجات أسرهما ومصلحة الطفل الفضلى. وتزيد ساعات العمل المرنة من الخيارات المتاحة وقد تساعد في أخذ أفضل الخيارات.

٤٠ - وفي جميع المناطق، تضع القوانين التشريعية حداً أعلى لساعات العمل في القطاعين العام والخاص. وفي عدة بلدان نامية، ظهرت مدونات غير رسمية للممارسات الجيدة. غير أن الحق القانوني في طلب ترتيبات عمل مرنة أمر نادر. وفي جنوب أفريقيا، يلزم عدد من مدونات الممارسات الجيدة أرباب العمل بتوفير بيئة داعمة ومرنة ويسهل الوصول إليها للموظفين ذوي المسؤوليات الأسرية. ويشمل ذلك النظر في ساعات العمل المرنة ومنح ما يكفي من الإجازات للاضطلاع بالمسؤوليات الأسرية لكلا الأبوين على حد سواء^(١٦). وتتيح بعض المؤسسات في أوروغواي، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا ترتيبات عمل مرنة وترتيبات أخرى للأسباب الأسرية في إطار اتفاقات التفاوض الجماعي أو الممارسات غير الرسمية. واستحدثت البحرين ترتيبات عمل مرنة في ١٣ وزارة في الحكومة في عام ٢٠١١. وفي لبنان، تبذل أيضاً عدة شركات في القطاع الخاص جهوداً كبيرة من أجل تحسين التوازن بين العمل والحياة لقوتها العاملة في إطار استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويصبح هذا القطاع بالتالي أكثر ملائمة للأسرة من خلال توفير خدمات الدعم للأمهات العاملات، والحوافز للعمل من بُعد، وساعات العمل المرنة ومزيج من أيام العمل الطويلة وعطلات نهاية الأسبوع الممددة^(١٧).

٤١ - ويُمنح الحق القانوني الرسمي في طلب الحصول على ساعات عمل مرنة والعمل بعض الوقت لأسباب أسرية في ثمانية بلدان أوروبية، في حين توجد ترتيبات غير رسمية في معظم البلدان، مع اختلاف درجة سهولة الحصول عليها. وبالإضافة إلى ذلك، تمنح إسبانيا، وإستونيا، والبرتغال، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان أبوي الأطفال الصغار والأطفال ذوي الإعاقة الحق في العمل بعض الوقت. وتعتمد إيطاليا، والبرتغال، وفنلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، واليونان ترتيبات فيما يتعلق بساعات العمل المرنة وتخفيض عدد الساعات للأبوين العاملين.

(١٦) مارغريت أوبراين، "سياسات التوازن بين العمل والأسرة"، ٢٠١٢، متوافر على الرابط التالي:

<http://social.un.org/index/Family/InternationalObservances/TwentiethAnniversaryofIYF2014/BackgroundPapers.aspx>

(١٧) Dima Jamali, Asem M. Safieddine and Myriam Rabbath, "Corporate governance and corporate social synergies and interrelationships", *Corporate Governance: An International Review*, vol. 16, No. 5 (September 2008), pp. 443-459. responsibility

٤٢ - وتجدد الإشارة إلى أنه، حتى في البلدان التي تعتمد سياسات عامة للإجازات وغيرها من استراتيجيات الموازنة بين العمل والأسرة، فإن بعض فئات العمال قد لا تتمتع بإمكانية الوصول إلى هذه البرامج، بما في ذلك العاملون الذين يفتقدون الأمن أو الاستقرار في سوق العمل، والعاملون لحسابهم الخاص، والمهاجرون الأجانب، والعاملون لدى أرباب العمل في القطاع الخاص الذين يقل عدد موظفيهم عن ٥٠ موظفا. ومن المهم أن ترتب التوازن بين العمل والأسرة المذكورة أعلاه ليست متاحة للعمال في سوق العمل غير الرسمية، وهو رب عمل رئيسي في معظم البلدان النامية. وتستبعد أيضا من هذه الترتيبات فئات اجتماعية ومهنية ضعيفة رئيسية، من قبيل الموظفين الشباب الذين يعملون من دون عقد عمل، بمن فيهم الأمهات الشابات، وخدم المنازل.

٤٣ - بيد أن بعض البلدان تتخذ خطوات لحماية العمال في الاقتصاد غير الرسمي. ففي الأرجنتين، يوجد ترتيب لإعانة الحمل من أجل الحماية الاجتماعية يوفر استحقاقات نقدية من الأسبوع الثاني عشر من الحمل حتى الولادة للنساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي اللاتي يكسبن أقل من الحد الأدنى للأجور. وفي الهند، وضع قانون الضمان الاجتماعي لعمال القطاع غير المنظم (٢٠٠٨) حدودا دنيا للضمان الاجتماعي يحق للموظفين غير النظاميين الحصول عليها، بما في ذلك استحقاقات الأمومة.

٤٤ - وعلى الرغم من أن معظم ترتيبات أماكن العمل وخدمات الرعاية وضعت أساسا لفائدة الأبوين العاملين اللذين لديهما أطفال صغار، فإن الابتكارات المرنة في مجال العمل والرعاية ضرورية أيضا لدعم العدد المتزايد من الموظفين ذوي المسؤوليات المتعلقة بالرعاية في كل مراحل حياة البالغين، لا سيما الأشخاص الذين يقدمون الرعاية لكبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٥ - وفي سياق الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة، تأثر الكثير من الإنفاق المتعلق بالعمل والأسرة بسبب تدابير التقشف. ففي أوروبا، ألغى عدد من البلدان منحة الولادة والتخفيضات الضريبية وخفف استحقاقات إجازة الوالدية ومدتها. واستحدثت في بعض الأحيان اختبارات فحص القدرة المالية فيما يتعلق بالحصول على المنح الخاصة باستحقاقات الأطفال التي كان الجميع يحصل عليها في السابق، في حين يجري تخفيض الإنفاق على الرعاية الطويلة الأجل. وإذا تواجه معظم البلدان المتوسطة الدخل عجزا ماليا متزايدا، فإنها تضطر إلى إجراء تخفيضات في الإنفاق على الصحة والتعليم، مما يعرض رفاه أعداد متزايدة من الأسر المعيشية للخطر^(١٠).

جيم - مبادرات التضامن بين الأجيال

٤٦ - يأخذ نطاق السياسات المتعلقة بالأسرة بالتوسع تدريجياً، من التركيز أساساً على الأسر المعيشية التي لديها أطفال صغار إلى إدراج جميع الأجيال. ويبرر هذا التوسع كذلك تسارع شيخوخة المجتمعات التي يلزم فيها أن تراعي السياسات الموجهة نحو الأسرة الأدوار والمطالب المتغيرة لجميع الأجيال. ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، قد تؤثر تكاليف رعاية المعالين الكبار تأثيراً سلبياً في قدرة مدخرات الأسر المعيشية وقابليتها للتوظيف وإنتاجيتها. وعلاوة على ذلك، يؤدي تعديل الترتيبات المعيشية إلى عيش العديد من كبار السن بمفردهم أو في أسر معيشية تفتقر إلى الجيل الثاني.

٤٧ - وعلى هذه الخلفية، تزايد أهمية المبادرات التي ترمي إلى دعم تمكين الروابط بين الأجيال وتعزيز المسؤولية المشتركة والأهداف الأوسع نطاقاً للإدماج الاجتماعي. وهي تشمل المعاشات التقاعدية للمسنين، ودعم مقدمي الرعاية، وتعزيز ترتيبات المعيشة التي تشمل أجيالاً متعددة، وبرامج التعليم المشتركة بين الأجيال، وتعليم الأسرة والأبوين.

٤٨ - وكذلك من شأن المعاشات التقاعدية الاجتماعية، التي تهدف أساساً إلى الحد من الفقر، أن تعزز المبادلات والدعم بين الأجيال، على نحو ما أشير إليه سابقاً. وعلاوة على ذلك، تساعد المعاشات التقاعدية في رفع شأن كبار السن ضمن أسرهم المعيشية، وهي تستثمر في بعض الأحيان في أنشطة مدرة للدخل لأفراد الأسرة الآخرين.

٤٩ - وتساعد برامج دعم مقدمي الرعاية للأولاد البالغين في رعاية الأبوين اللذين يتقدمان بالسن، والأجداد وغيرهم من الأقارب المسنين الذين يكونون أساساً مقدمي الرعاية للأطفال في نفس الأسرة المعيشية. والأجداد الذين يربون أحفادهم في الولايات المتحدة قد يكونون مؤهلين أيضاً للحصول على إعفاءات ضريبية عامة وإعفاءات ضريبية على الدخل المكتسب. كذلك، يقدم الإعفاء الضريبي، في سنغافورة، إلى أي فرد من أفراد الأسرة المعيشية يعول أحد أجداده أو آباء أجداده أو كلهم.

٥٠ - وقد أُقرّ عدد من قوانين الإسكان التي تهدف إلى تعزيز الترتيبات المعيشية التي تشمل أجيالاً متعددة في العديد من البلدان، بما فيها سنغافورة، وقطر، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ففي سنغافورة، يوفر نظام الأولوية للسكن المتعدد الأجيال اعتماداً مالياً على سبيل الأولوية في الإسكان العام للأسر الموسعة، في حين تدفع منحة للمتزوجين حديثاً إذا اشترى مسكن قريّة من منازل آبائهم. وتشجع شركة كندا للرهن العقاري والإسكان العيش المشترك بين أجيال متعددة من خلال برنامج مساعدة أصحاب البيوت في إصلاح المساكن، الذي يقدم المساعدة المالية لأصحاب البيوت لإيجاد مساحات لمعيشة كبار السن

الذين يستوفون معايير الدخل والإعاقة. وفي الولايات المتحدة، يشمل قانون الدفعة الأولى لتحقيق الحلم الأمريكي، أحكاماً تدعم الإنشاءات الإسكانية المخصصة للأجداد الذين يربون أحفادهم.

٥١ - ويجري أيضاً تعزيز مفهوم العيش المشترك بين أجيال متعددة في بعض مؤسسات الرعاية، حيث تجمع المرافق المتكاملة عمرياً بين خدمات رعاية الطفل وخدمات رعاية كبار السن، مثل مراكز الرعاية المشتركة بين الأجيال والمواقع المشتركة في الولايات المتحدة.

٥٢ - وفي سنغافورة، ينظم المجلس المعني بطور الحياة الثالث برامج تعلم مشتركة بين الأجيال لكبار السن والطلاب المراهقين، حيث يقوم جيل الشباب بتوجيه كبار السن في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي العديد من البلدان، تدعو المدارس السكان المسنين في المجتمع المحلي إلى تعليم الأطفال بشأن التقاليد والتاريخ والفنون والحرف، وإلى المشاركة في النشاطات الرياضية. وفي أيرلندا، تدير إحدى منظمات المجتمع المدني، وهي "أجيال تعمل"، برامج فنون ورواية قصص بمشاركة مسنين وأطفال من المدارس الابتدائية، بمشاركة رابطات المتقاعدين النشطة، والمكتبات، والخدمات السكنية وخدمات الرعاية النهارية، والمدارس، ومراكز الموارد والفنون. وتأخذ مبادرة "المجتمعات المحلية لجميع الأعمار" في الولايات المتحدة بمنظور متعدد الأجيال من أجل تعزيز رفاه جميع الفئات العمرية وإيجاد أحياء آمنة، ودعم الأطفال والأسر المعيشية المعرضين للخطر، ومساعدة الأسر المهاجرة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم برنامج منظمة الأجيال المتحدة المسمى "مسنون من أجل الأطفال" "Seniors4Kids" فرصاً لتطوع المسنين دعماً للبرامج والسياسات التي تفيد الأطفال والشباب^(١٨).

٥٣ - والأسرة وتثقيف الوالدين عاملان ضروريان أيضاً لتعزيز الروابط بين الأجيال. وتعد الشهادات العليا مثل درجة الماجستير في الدراسات الأسرية أو المشورة الأسرية، التي يتاح الحصول عليها في العديد من البلدان المرتفعة الدخل، هامة للغاية من أجل بناء القدرة الوطنية على إجراء البحوث ورسم السياسات في مجال الأسرة وفي مجال تدريب مستشاري الأسرة. ويتيح أيضاً عدد من منظمات المجتمع المدني، بما فيها الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، دورات لتثقيف الأبوين وضعت لتناسب مختلف مراحل نماء الطفل في العديد من البلدان.

٥٤ - ويؤدي الاهتمام المتزايد بالمبادرات المعنية بالعلاقة بين الأجيال بوصفها وسيلة لتعزيز الإدماج الاجتماعي إلى زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في دعم هذه البرامج. ومن بين

(١٨) دونا بتس، "تشجيع التضامن بين الأجيال في الولايات المتحدة"، ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء المعني بالممارسات الجيدة في مجال رسم السياسات المتعلقة بالأسرة (انظر الحاشية ١).

هذه المبادرات، يشجع الاتحاد الدولي للبرامج المشتركة بين الأجيال البرامج والممارسات، والبحوث، والسياسات العامة المشتركة بين الأجيال، من منظور عالمي. وهو ينظم المؤتمرات الدولية التي تهدف إلى تبادل الممارسات بين الأجيال ويحتفظ بدليل للبرامج المشتركة بين الأجيال (انظر www.icip.info).

٥٥ - ولحماية حقوق كبار السن ومنع الإهمال وإساءة المعاملة، تسن بعض الحكومات تشريعات تأديبية تلزم الأولاد البالغين برعاية أبويهم المسنين. وفي سنغافورة، يجوز للأبوين المسنين، بموجب قانون رعاية الأبوين، تقديم شكوى إلى منبر قانوني إذا لم يقيم أولادهم بدعمهم مالياً، على الرغم من أن هذا القانون قد عدل في عام ٢٠١٠ من أجل زيادة التركيز على نهج يشكل التوفيق فيه أول خطوة. وقد شرعت ترتيبات مماثلة في الهند في ظل قانون رعاية ورعاية الأبوين والمسنيين (٢٠٠٧). وينص قانون مسؤولية الأبناء في الصين على أن أفراد الأسرة يتحملون واجب رعاية أبويهم، في حين أن قانوناً آخر أقر مؤخراً يقضي بأن يقوم الأولاد بزيارة أبويهم بانتظام. واعتمدت أيضاً بعض البلدان ترتيبات تحد من استحقاقات الميراث للأولاد البالغين إذا كانوا غير قادرين على إعالة أبويهم أو غير مستعدين للقيام بذلك^(١٩).

ثالثاً - الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤

ألف - الاستعدادات على الصعيدين الوطني والدولي

لجنة التنمية الاجتماعية والمبادرات الوطنية

٥٦ - تستعرض لجنة التنمية الاجتماعية كل عام الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤. وقد أعربت الدول الأعضاء خلال الدورة الخمسين، المعقودة في الفترة من ١ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، عن تأييدها مواصلة الاستعداد لإحياء الذكرى السنوية العشرين، مشيرة إلى أنها بمثابة فرصة لإعادة النظر في التحديات التي تواجهها الأسر ولتحسين رفاه الأسرة عن طريق تنفيذ سياسات وطنية فعالة.

(١٩) Donna M. Butts, Leng Leng Thang and Alan Hatton Yeo, "Policies and programmes supporting

(intergenerational relations)" (2012) متوافر على الرابط التالي:

<http://social.un.org/index/LinkClick.aspx?fileticket=VGkxtn3WSyA%3d&tabid=1733>

٥٧ - وأكدت عدة دول أعضاء أن تدابير الحماية الاجتماعية ضرورية لوقاية الأسر من الصدمات الاقتصادية وحمايتها في سياق التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية. ورغم أن الأسرة في حد ذاتها مصدر للحماية الاجتماعية غير الرسمية، فهي تحتاج إلى دعم الدولة للقيام بهذه المهمة على نحو فعال. وقد لاحظت الحكومات أن الحماية الاجتماعية لا غنى عنها في أوقات الأزمات الاقتصادية - الاجتماعية وتساعد بوقايتها للأسر من الصدمات ومن تدهور الأحوال المعيشية. هذا وينظر أيضا إلى السنة الدولية للزراعة الأسرية ٢٠١٤ على أنها وسيلة لحشد الدعم للأسر الريفية.

٥٨ - وقد تقاسم عدد من الدول الأعضاء المعلومات، خلال مداوالات اللجنة، عن نهجها وبرامجها الوطنية لدعم الأسر. وأشارت الأرجنتين إلى برنامجيها "الأرجنتين تعمل" و "الأسرة الأرجنتينية" اللذين يستهدفان أكثر الأسر والجماعات ضعفا ويرميان إلى الإدماج الاجتماعي للأطفال والمسنين عن طريق تقديم تحويلات نقدية. وأكدت اليابان على جهودها الرامية إلى مساعدة الوالدين في تنشئة أطفالهما بغية رفع معدلات الخصوبة المتدنية. وسلطت عدة بلدان، من بينها إندونيسيا، وجنوب أفريقيا، وجمهورية كوريا، والسنغال، الضوء على جهودها الرامية إلى تنفيذ برامج التحول الاجتماعي وتقديم الخدمات المالية لتحسين فرص الأسر الفقيرة في الحصول على الخدمات الأساسية والتغذية. ويهدف برنامجا "الأسر وهي تعمل" و "دخل لتحقيق الرفاه الاجتماعي" المطبقان في كولومبيا إلى النهوض بالتعليم وصحة الأسرة، وتوفير حوافز للأسر كي تكتسب القدرة على استردار الدخل. ويقدم برنامج جديد مطبق في البرازيل، بعنوان "المنح الخضراء"، تحويلات بسيطة للأسر الأشد فقرا من أجل الحفاظ على الغابات الوطنية، والحميات الطبيعية ومناطق التنمية المستدامة.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٥٩ - نظمت شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عدة اجتماعات في إطار التحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. حيث عقد اجتماع لفريق من الخبراء حول موضوع "الممارسات الجيدة في رسم السياسات المتعلقة بالأسرة: إعداد السياسات المتعلقة بالأسرة ورصدها وتنفيذها: الدروس المستفادة" في نيويورك في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢. وناقش الخبراء الاتجاهات الراهنة فيما يتصل بالسياسات المتعلقة بالأسرة، وقدموا أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال وضع قوانين الأسرة، وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة، والحد من فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي، والجهود الرامية إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال. وشددوا على أن "جميع الدول الأعضاء تقع على عاتقها مسؤولية الاستثمار في

الأسرة ووضع السياسات والبرامج السليمة التي تقدم الدعم للأسرة وتعود بالفائدة على المجتمع^(٢٠).

٦٠ - ونظمت حلقة نقاش بشأن كفالة تحقيق التوازن بين العمل والأسرة بمناسبة اليوم الدولي للأسرة في عام ٢٠١٢ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وأكد المشاركون أن التغيرات العالمية الأخيرة في دنيا العمل فضلا عن الأسر نفسها، تدعو إلى تقديم مزيد من الدعم للأسر العاملة في جميع أنحاء العالم. ومع تزايد أعداد النساء اللاتي يدخلن سوق العمل وعدم وجود أفراد العائلة الموسعة بشكل متزايد لرعاية الأطفال الصغار، أصبح من الصعب أكثر فأكثر التوفيق بين مسؤوليات العمل ورعاية الأسرة. وفي الوقت نفسه، لم تواءم السياسات المتعلقة بآماكن العمل هذه التغيرات وما زالت مصممة على نحو يفترض أن أحد الوالدين قادر على البقاء في المنزل لرعاية الأطفال. وتم تسليط الضوء على أمثلة من السياسات والممارسات الجيدة المتبعة في أوروبا والولايات المتحدة وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية^(٢١).

٦١ - وقد أصدرت شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية منشورا إلكترونيا بعنوان "سياسات تركز على الأسرة للحد من الفقر وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة، والتضامن بين الأجيال". وركز المنشور على المواضيع الثلاثة التي تقود أعمال التحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة^(٢٢).

باء - المبادرات الإقليمية

٦٢ - عقد اجتماع لفريق الخبراء الإقليمي في أوروبا عن مجابهة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي، وكفالة تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، والتضامن بين الأجيال، في بروكسل في الفترة من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد شارك في تنظيم الاجتماع كل من الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، ومعهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية ولجنة المناطق التابعة للاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع مركز التنسيق المعني بالأسرة في شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وناقش المشاركون السياسات التي تركز على الأسرة في أوروبا، مع إيلاء اهتمام خاص للسياسات المتعلقة بالأسرة والمعنوية بفقر الأطفال، وبناء قدرة الأسر على

(٢٠) المواد المتعلقة باجتماع فريق الخبراء متاحة على الرابط:

<http://social.un.org/index/Family/EGMonGoodPracticesinFamilyPolicyMaking.aspx>

(٢١) <http://social.un.org/index/Family/Internation:alObservances/InternationalDayofFamilies/2012.aspx>

(٢٢) متاح على الرابط التالي: www.un.org/esa/socdev/family/docs/WorkFamily

[BalanceandIntergenerationalSolidarity.pdf](#)

التحمل، والأسر المعرضة للخطر، والحماية الاجتماعية. وفي إطار النظر في تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، استعرض الاجتماع ترتيبات الإجازة الوالدية في أوروبا فضلاً عن المسائل المتعلقة بتكوين الأسرة والانتقال إلى مرحلة الوالدية. ونوقشت مسألتا الإدماج الاجتماعي وإدماج كبار السن في إطار سياسة الشيخوخة الفاعلة المطبقة في الاتحاد الأوروبي. وقدمت أمثلة على الممارسات الجيدة في كل موضوع من الموضوعات المطروحة للنقاش. وقدم الخبراء توصيات باتخاذ مزيد من الإجراءات فيما يتعلق بوضع السياسات المتعلقة بالأسرة في أوروبا^(٢٣).

٦٣ - وعقد اجتماع للتوعية بأهداف إحياء الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في لجنة المناطق التابعة للاتحاد الأوروبي في بروكسل في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأدلى ببيانات مسؤولون في لجنة المناطق، ورئيس الفريق المشترك المعني بالأسرة، التابع للبرلمان الأوروبي والمدير المسؤول عن أوروبا بحلول عام ٢٠٢٠: السياسات الاجتماعية في المفوضية الأوروبية. وقد شارك في الاجتماع أعضاء من البرلمان الأوروبي، وممثلون عن لجنة المناطق ومنظمات المجتمع المدني.

٦٤ - ويشجع الاتحاد الأوروبي تقييم السياسات المتعلقة بالأسرة وتبادل الممارسات الجيدة من خلال التحالف الأوروبي للأسر، والمنتدى الديمغرافي الأوروبي وأفرقة الخبراء. والهدف من الاحتفال بالسنة الأوروبية للشيخوخة الفاعلة والتضامن بين الأجيال هو التوعية بإسهامات كبار السن في المجتمع وتشجيع رسمي السياسات على إتاحة فرص أفضل للشيخوخة الفاعلة وتعزيز التضامن بين الأجيال. ويهدف الاحتفال بالسنة الأوروبية إلى تشجيع الشيخوخة الفاعلة في مجالات العمل والمشاركة المجتمعية، والعيش المستقل^(٢٤).

٦٥ - وقد أسفر استعراض منتصف المدة لخطوة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن الأسرة عن نتائج متضاربة. حيث قام ١٠ فقط من أصل ٢٥ عضوا في الاتحاد الأوروبي شاركوا في الاستعراض بتعديل برامجهم وسياساتهم لتتماشى مع توصيات الخطوة الرامية إلى تعزيز الوحدات الأسرية، وتحسين رفاهها وتلبية احتياجاتها. ومع ذلك، قام العديد من البلدان الأعضاء بوضع برامج للأنشطة المدرة للدخل ومشاريع للائتمانات البالغة الصغر لكفالة اعتماد الأسر على نفسها وتحقيق استقلالها. وتشمل مثل هذه البرامج برامج للائتمانات البالغة الصغر في ليسوتو، وقروضا بدون فوائد في الجزائر، وتقديم دعم عيني في بوروندي.

(٢٣) انظر <http://social.un.org/index/Family/InternationalObservances/TwentiethAnniversaryofIYF2014/RegionalMeetings.aspx>

(٢٤) انظر <http://europa.eu/ey2012>

ومن المقرر القيام ببعض الأنشطة الإقليمية لدعم الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة.

جيم - مبادرات المجتمع المدني

٦٦ - وكما جاء في قرار الجمعية العامة ١٢٦/٦٦، فإن المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، لها دور محوري في أنشطة الدعوة والبحث في مجال رسم السياسات وبناء القدرات المتعلقة بالأسرة. وقد قدم العديد من منظمات المجتمع المدني الدعم النشط للاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، ونظم عدد منها أنشطة محلية للتوعية بقضايا الأسرة، ومن بينها: اتحاد المنظمات الأسرية في الاتحاد الأوروبي، ومعهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية، والمركز الدولي للعمل والأسرة، والاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، والاتحاد الدولي للاقتصاد المنزلي، والاتحاد الدولي لتعليم الوالدين والحركة العالمية للمنظمة الدولية للأمهات، والمجلس الوطني للعلاقات الأسرية (الولايات المتحدة)، ولجان المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في كل من نيويورك وفيينا، ومنتدى الآباء، ومعهد الخدمات والبحوث المعني بالأسرة والطفل، واتحاد السلام العالمي، والمجلس النسائي لجمعية التعاون التعليمي.

٦٧ - ونظم معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية حلقات دراسية بشأن السياسات المتصلة بالأسرة، تضمنت عقد جلسة إحاطة بشأن أهداف إحياء الذكرى السنوية العشرين وذلك كنشاط مواز لأعمال الدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية. ورعى المعهد أيضا الاحتفال بإصدار كتاب "الأهداف الإنمائية للألفية والأسرة" الذي سلط الضوء على الممارسات الجيدة التي تركز على الأسرة في جميع أنحاء العالم.

٦٨ - وعقدت خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ عدة اجتماعات للتوعية، بمشاركة المنسق المعني بالأسرة في شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ كان من بينها، على سبيل المثال، اجتماعات ومؤتمرات نظمها الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة بشأن أهداف الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة ضمت راسمي سياسات، وأكاديميين وقادة رأي، مثل الاجتماع الذي عقد في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. كذلك، عُقدت عدة اجتماعات بشأن التوفيق بين العمل والحياة الأسرية نظمها المركز الدولي للتوفيق بين العمل والأسرة، ومعهد الدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال التابع لجامعة نافارا في برشلونة، في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٦٩ - وقام اتحاد المنظمات الأسرية التابع للاتحاد الأوروبي بتدشين حملة لإعلان سنة ٢٠١٤ السنة الأوروبية للتوفيق بين العمل والحياة الأسرية وعقد حلقة دراسية بعنوان

”التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية: تحدي يواجه أرباب الأسر في أوروبا“ أثناء انعقاد دورة البرلمان الأوروبي في بروكسل في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأطلق الاتحاد الدولي للاقتصاد المتزلي حملة بعنوان ”تمكين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من خلال الاقتصاد المتزلي“ وسوف تسهم الحملة في تحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة والاحتفال بذكرها السنوية العشرين، من منظور الاقتصاد المتزلي؛ وهي تستهدف التوعية بالتحديات المتصلة بالأسرة واستخدام المعرفة والتعليم المتصلين بالاقتصاد المتزلي في تحسين نوعية حياة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية.

٧٠ - ويدعم معهد خدمات وبحوث الأسرة والطفل ومقره تشيناي، في الهند، بنشاط أهداف إحياء الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة من خلال أنشطة المشاريع. وتهدف المشاريع التي يتبناها المعهد إلى تمكين الأسر من خلال تأمين أفضل مستوى تعليمي وصحي، فضلا عن إمكانية استخدام مهارات أعضائه. وتركز مشاريع التضامن بين الأجيال التي يتبناها المعهد على الأبوة الصالحة، ورعاية الأطفال، وتنظيم دورات لإثراء الخبرات وتقديم المشورة. ويستخدم معهد خدمات وبحوث الأسرة والطفل في برامجه، نهج العلوم الاجتماعية والسلوكية لكفالة الوصول لأفضل أداء للأسرة.

٧١ - وتعزز لجان المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في كل من نيويورك وفيينا أهداف السنة الدولية للأسرة وإحياء ذكرها السنوية العشرين من خلال حلقاتها الدراسية المعنية بقضايا الأسرة. وتجري لجنة فيينا حاليا دراسة بشأن ”مساهمات منظمات المجتمع المدني في رفاه الأسر“ تهدف إلى جمع وتحليل بيانات مستقاة من منظمات المجتمع المدني ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تركز على الأسرة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٢ - يُعد اقتراب الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤ بمثابة رسالة تذكير بأن مزيداً من التطوير للسياسات التي تركز على الأسرة ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من جهود التنمية الشاملة.

٧٣ - وتتراوح مزايا السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تركز على الأسرة بين إضفاء مزيد من السعادة على الأسر من ناحية، وبين تحسين نتائج نماء الطفل، وتقوية الروابط بين الأجيال، وتطبيق سياسات عامة أكثر شمولاً وفعالية من حيث التكلفة من ناحية أخرى. وفي المقابل، فإن تعزيز الممارسات الجيدة في السياسات الأسرية يتيح الفرصة للتوصل إلى

قرارات سليمة ومستنيرة بشأن السياسات والبرامج التي تعود بالفائدة على الأسر وتكون عالية المردود للمجتمعات.

٧٤ - إن السياسات الرامية إلى الحد من الفقر، وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة، ودعم العلاقات الصحية بين الأجيال، يكمل بعضها بعضا ولا تؤثر بشكل إيجابي على الأسر والجماعات كل على حدة فحسب، وإنما أيضا على المجتمعات بوجه عام. فقد ثبت دورها الأساسي في كفالة رفاه الأسرة، وتساعد على تعزيز الأواصر التي تربط الأجيال بعضها ببعض.

٧٥ - فالجهود الرامية إلى مكافحة الفقر - مثل برامج دعم دخول الأسر التي لديها أطفال، والتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة، والاستحقاقات التي تدفع عند إنجاب الأطفال، تؤدي إلى تحسين رفاه الطفل والأسرة، لكنها لا تكفي لانتشال الأسر من هوة الفقر بصورة دائمة. وربما تحتاج الأسر، لا سيما أكثرها ضعفا والتي ترعاها نساء، إلى المساعدة من خلال التدريب على العمل، والحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية والإسكان، للخروج من شرك الفقر. وعلاوة على ذلك، هنالك حاجة إلى مجموعة من الخدمات الأخرى التي تساعد على تهيئة بيئة مواتية للأطفال، بما في ذلك توفير رعاية عالية الجودة للأطفال.

٧٦ - ويشكل العمل بأجر أفضل وسيلة دفاع ضد الفقر. بيد أن عدم الاهتمام باستراتيجيات التوفيق بين العمل والأسرة لا يؤثر سلبا على نوعية الوظائف وصحة العمال وإنتاجيتهم فحسب، وإنما يؤثر أيضا على أسرهم وأطفالهم. والحكومات مسؤولة، بالتعاون مع منظمات أرباب العمل والعمال، عن تنفيذ الأطر التشريعية وأطر السياسات التي تيسر التوفيق بين العمل والأسرة. وتشمل مثل هذه الترتيبات الحق في الحصول على الإجازات، ورعاية الطفولة، وترتيبات أوقات العمل. علما بأن السياسات والممارسات المتبعة في هذه المجالات تجعل أماكن العمل أكثر استجابة للاحتياجات الأسرية وتدعم نماء الطفل والمساواة بين الجنسين.

٧٧ - وتُعد المعاشات الاجتماعية، ودعم أرباب الأسر، وترتيبات السكن المتعدد الأجيال، وبرامج التضامن بين الأجيال، أمورا لا غنى عنها لتعزيز الروابط المتبادلة، والمساعدة على بناء مجتمع لجميع الأعمار. ويمكن أن تكون مشاريع المواقع المشتركة بين الأجيال التي تقدم الخدمات للشباب والمسنين في نفس الوقت بمثابة نموذج للخدمة المطلوبة لتلبية الاحتياجات الديمغرافية المتغيرة. كما أن مشاريع التعلم فيما بين الأجيال التي تعزز التفاعل والتواصل بين الأجيال تُعد ضرورية لتحقيق الإدماج الاجتماعي داخل الأسر والمجتمعات المحلية.

٧٨ - والأهم من ذلك أن السياسات المتعلقة بالأسرة ينبغي أن تتيح مجموعة متنوعة من الفرص والخيارات التي يمكن للأسر الاستفادة منها وفقا لاحتياجاتها وقيمتها. وعلاوة على ذلك، فإن هذه السياسات ينبغي أن توضع بالتعاون مع الأسر نفسها. ونظرا لأن السياسات المتعلقة بالأسرة تشمل عدة قطاعات وتهدف إلى تمكين الأسر، بدلا من الاستعاضة عنها. بمن يقوم بمهامها، ينبغي للأسر والمنظمات الأسرية والعناصر المؤثرة في المجتمع المدني أن تتعاون على وضع تلك السياسات ورصدها وتنفيذها.

٧٩ - وسوف يساعد تبادل الممارسات الجيدة في رسم السياسات المتعلقة بالأسرة على الصعيدين الدولي والإقليمي على كفاءة إدخال تحسينات على عملية رسم السياسات المتعلقة بالأسرة على الصعيد الوطني. ويمكن لمثل هذا التبادل أيضا أن يساهم في وضع برامج واستراتيجيات تركز على الأسرة في جميع أنحاء العالم. ومن شأن إنشاء آليات إقليمية للمبادلات، مثل التحالف الأوروبي للأسر، أن يساهم أيضا في تحقيق هذا الهدف.

٨٠ - وقد تم الإعراب مرارا وتكرارا عن الالتزام بمراعاة البعد الأسري، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي. وينبغي تبني أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها، بما في ذلك إحياء الذكرى السنوية العشرين المقبلة، على الصعيد الوطني من أجل تحسين رفاه الأسر في جميع أنحاء العالم. ويشير تحليل الممارسات الجيدة في رسم السياسات المتعلقة بالأسرة إلى أن التركيز على فقر الأسرة وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة، والتضامن بين الأجيال، هو أمر أساسي بالنسبة للحكومات وغيرها من الأطراف المعنية في سياق الاستعدادات التي تُجرى لإحياء الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وتهدف التوصيات الواردة أدناه إلى توجيه السياسات الوطنية نحو مزيد من التركيز على الأسرة كي تتمكن من التصدي للتحديات التي تواجهها.

٨١ - وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في التوصيات التالية^(٢٥):

السياسات المتعلقة بالأسرة

(أ) تشجيع الحكومات على الحد من فقر الأسر والحيلولة دون انتقال الفقر من جيل إلى جيل من خلال توفير استحقاقات كافية تركز على الأسرة، بسبل شتى، منها الحماية الاجتماعية ومعاشات الشيخوخة، والتحويلات النقدية، والمساعدة الإسكانية، واستحقاقات الأطفال، والتخفيضات الضريبية؛

(٢٥) يمكن الاطلاع على مزيد من التوصيات في التقرير المعنون "السياسات التي تركز على الأسرة في مجالات الحد من الفقر وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة والتضامن بين الأجيال" (انظر الحاشية ٢٢).

(ب) تشجيع الحكومات، بالتعاون مع الأطراف المعنية، على زيادة فرص الحصول على الإجازة الوالدية وتوخي المرونة فيها، والاستثمار في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتحسين فرص الاستفادة من ترتيبات الدوام المرنة على نحو يتماشى مع ظروف العمل اللائق وأهداف المساواة بين الجنسين؛

(ج) تشجيع الحكومات وسائر الأطراف المعنية على تعزيز السياسات الرامية إلى تقوية التضامن بين الأجيال من خلال الاستثمار في برامج دعم أرباب الأسر، وترتيبات المعيشة المتعددة الأجيال، والمرافق الشاملة لعدة أجيال، وبرامج التعلم فيما بين الأجيال والتوجيه والعمل التطوعي.

الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة

(د) قد تنظر لجنة التنمية الاجتماعية في أن تطلب إلى الحكومات واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني تقديم تقارير عن أنشطتها المبذولة دعماً للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة؛

(هـ) تشجيع الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية على تبادل الممارسات الجيدة والبيانات المتصلة برسم السياسات المتعلقة بالأسرة، لا سيما في مجالات الفقر والتوازن بين العمل والأسرة والتضامن بين الأجيال؛

(و) قد تنظر الحكومات في إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني والمشاريع الخاصة والمؤسسات الأكاديمية بما يدعم وضع السياسات والبرامج الموجهة نحو الأسرة وتنفيذها وتقييمها في إطار الاستعداد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة.